«وسط البلد»... عمّان المكان والزمان

بسمة النسور

في كتابه السيرة «وسط البلد ... خمسون عاماً في عمّان» (دار اليازوري، عمّان، 2024)، يأخذنا الباحث الأردني محمد أبو عريضة في رحلة شائقة عبر فضاءات عمّان القديمة، وأجواء وسط البلد، بتفاصيلها وشخصياتها المتنوّعة، وأمكنتها الحميمة، ويضع عشّاق وسط البلد المُهدَى لهم الكتاب وجهاً لوجه أمام الحنين.

يكتب المؤلف في الإهداء: «إلى عشّاق وسط البلد، إلى من مرّوا من هنا، إلى من سيمرّون من هنا، إلى من عادوا إلى هنا». ويكتب الشاعر مهدي نصير في مقدّمة الكتاب: «وسط البلد سيرة لقاع عمّان العميق من سبعينيّات القرن الماضي، حضر فيها مقهى الأوبرج ومقهى الجامعه العربية وساحة فيصل ومطعم هاشم وكشك الثقافة العربية وكنافة حبيبة وشارع السلط».

يسرد أبو عريضة في كتابه الممتع والمختلف قصّةَ المدينة وتحوّلاتها الاجتماعية والسياسية والديمغرافية، إثر موجات الهجرات إليها منذ أواخر الستينيّات. يصف الأمكنة بتفاصيلها الدقيقة المقيمة في الذاكرة الجمعية من المقاهي العريقة، وزبائنها من سياسيين ومعارضين وعمّال ومظفّري وتجّار ومعدمين ومشرّدين ومجانين وهامشيين. ويوضح تأثير الأحداث السياسية الجسيمة التي اجتاحت المنطقة في تركيبة المدينة وهُويّتها المختلطة، الجامعة للتناقضات كلّها في حيّز ضيق، أتاح إمكانية التواصل الإنساني من دون حواجز طبقية أو معرفية أو مناطقية.

ويسرد الكاتب الجانب الخفي المُلتبس في قصص شخصيات عديدة معروفة، كان حضورها في المكان من العلامات الفارقة المعروفة، مثل شخصية نابليون، الرجل الغامض غريب الأطوار وصاحب الهيئة اللافتة بألوان صاخبة، وزيّ نابليون بقبّعة ضخمة وبنطال أبيض وجاكيت أحمر طويل، مذهّب ومزيّن بالأزرار وبالنياشين، ظلّ يمشي سنوات مختالاً في وسط البلد، متوهّماً أنه القائد الفرنسي الشهير، والجميع حوله، من مارّة وأصحاب متاجر، رعيّته الوفيّة، وانتهى به الأمر ميّتاً مشرّداً بالقرب من دوّار الداخلية، بعد أن أحاطت به طويلاً الاشاعات والقصص الخيالية التي نسجها أهالي عمّان في محاولة لتفسير وجوده الغريب. كما يفرد الكاتب مساحةً للحديث عن الرجل النبيل أبي علي، صاحب كشك الثقافة، صديق المثقّفين ونصير الفقراء، الذي رحل قبل أزيد من عامين، ويقصّ ملامح علاقة أبي علي الوثيقة بالمثقّفين من الخلفيات الفكرية والسياسة كافّة، ويتحدّث عن صداقته معه منذ كان شابّاً فقير الحال، يستعير الكتب من الكشك بأثمان بخسة. ويسرد الكاتب بأسلوب تلقائي شائق، وبلغة طيّعة رشيقة، من خلال سيرة المكان، سيرته الذاتية منذ الطفولة، يتحدّث عن هوسه بالسينما والكتب والموسيقى، ويعرض ملامح من شقاوة الصبا المبكّر، حين كان يتسكّع ورفاقه أمام مدارس البنات ومطاردة الشرطة لهم، وحرجه الشديد أمام صبيّة فاتنة، حين قبضت الشرطة عليه وعلى رفاقه أمامها، وتعرّض للتوبيخ من مدير المدرسة، ومن الوالد، الذي استدعته إدارة المدرسة ليوقّع تعهداً بعدم تكرار ابنه الطائش جريمة الحبّ العذري. ويولي الكاتب (الماركسي) الجانب السياسي من مسار حياته اهتماماً خاصّاً، يسرد علاقته بالعمل السياسي منذ مرحلة مبكّرة من حياته، ويتطرّق إلى أسماء سياسية أردنية معروفة.

ويدخلنا الكاتب إلى البيوت العمّانية العتيقة في الأحياء الشعبية الفقيرة، ويلقي الضوء من خلال حكاية أسرته على العلاقات الأسرية المتماسكة، ويحكي عن شقاء الآباء، في تأمين لقمة العيش، ودور الأمّهات الأساس، رغم تواضع تحصيلهن العلّمي، في تربية أبنائهن وتوفير مستقبل أقلّ قسوة لهم، من خلال التركيز في التعليم هدفاً وقيمةً وطريقاً وحيداً للنجاح وتحقيق الذات.

تفاصيل عديدة حميمة مؤثّرة ممتعة تضمنها هذا الكتاب، لحيوات وعلاقات وتحوّلات، أبدع كاتبنا في تجسيدها شهادةً على سيرة مدينة، قد نختلف في أشياء عديدة، لكنّنا نتّفق في عشقها رغم كلّ شيء.

ألمانيا المأزومة

بشار نرش

مع انهيار الائتلاف الحاكم في ألمانيا (ائتلاف إشارات المرور)، إثر إقالة المستشار الألماني أولاف شولتز وزير المالية كريستيان ليندنر، ثمّ استقالة وزيرين ينتميان إلى حزب ليندنر (حزب الديمقراطيين الأحرار) من منصبيهما، وفقدان الحكومة أغلبيتها في البرلمان (البوندستاغ)، دخلت ألمانيا أزمة سياسية يمكن اعتبارها اختباراً حقيقياً للهيكل السياسي الألماني، خصوصاً في ظلّ تشابك التناقضات السياسية مع التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية الملحّة، التي تتطلب قرارات سريعة وحاسمة. في ظلّ هذا الواقع المأزوم والمعقّد، الذي تزامن مع إعادة انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، مع ما قد يحمله ذلك من تداعيات كبيرة على تجارة ألمانيا وأمنها، تبدو قدرة الحكومة الألمانية في المحافظة على تماسكها محلّ تساؤل، الأمر الذي يطرح صعوباتٍ عديدة على الصعيدَين الداخلي والخارجي.

باختصار، ألمانيا اليوم أمام مفترق طرق حرج، يتطلّب قراراتٍ حاسمةً لتحافظ على استقرارها الداخلي ومكانتها الدولية، في وقت يواجه فيه العالم تحدّيات متزايدة على المستويين الاقتصادي والسياسي، ما قد يجعل من الصعب تحقيق توافق داخلي يعزّز من صمود الحكومة الحالية. لذلك، يبدو سيناريو الانتخابات المبكّرة الأكثر ترجيحاً، وهو ما تدعمه نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه معهد إيفراتيست ديمابَ، في 8 نوفمبر/ تشرين الأول الجاري، وأكّد رغبة 59% من المشمولين فيه في إجراء انتخابات مبكّرة، وفي أقرب مهلة بعد انهيار «ائتلاف إشارات المرور» الحاكم منذ أواخر 2021، وهو ما يدعم أيضاً موقف المعارضة، التي كثّفت خلال الأيام القليلة الماضية دعواتها إلى تنظيم انتخابات مبكّرة في أقرب وقت ممكن.

(كاتب سوري في إسطنبول)

للفوز في الانتخابات، بحصوله على 32% من نسبة الأصوات، في مقابل 16% للحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يتزعمه شولتز.

الثاني: قيادة حكومة أقلّية مع حزب الخضر، وهو سيناريو أكثر ترجيحاً من الأول، ولكنّه يعتمد أساساً على دعم أحزاب أخرى في البوندستاغ حسب كلّ قضية تشريعية، إلى حين طرح الثقة في البوندستاغ، المقرّر في 15 يناير/ كانون الثاني المقبل، فإن تمكّنت الحكومة من الحصول على ثقة البوندستاغ (وهذا مُستبعد) ستستمر حكومة أقلّية حتى نهاية سبتمبر، موعد الانتخابات البرلمانية. لكنّ هذه الحكومة ستكون ضعيفةً وغير مستقرّة وغير قادرة على اتخاذ قرارات مهمّة أو تنفيذ إصلاحات اقتصادية مطلوبة. وإن لم تحصل الحكومة على ثقة البوندستاغ (وهو المتوقّع) ستذهب البلاد إلى انتخابات مبكّرة، متوقّعة في مارس/ آذار المقبل، أي قبل ستّة أشهر من الموعد المقرّر للانتخابات البرلمانية.

الثالث: اللجوء إلى انتخابات برلمانية مبكّرة. وعلى الرغم من أن السيناريو يعتبر الأقلّ تفضيلاً لشولتز، بسبب التكاليف السياسية المرتبطة به، إلا أنّه يظلّ الأكثر ترجيحاً، سيّما بعد إعراب شولتز عن انفتاحه على مناقشة تنظيم انتخابات مبكّرة. وبالتالي، من المتوقّع أن تعيد هذه الانتخابات المبكّرة، في حال حصولها، رسم الخريطة السياسية في ألمانيا، وستكون بمثابة جائزة للأحزاب المتطرّفة يمينياً ويسار.

الأول: إعادة هيكلة أولويات ألمانيا تفادياً لزيادة عدم الاستقرار الذي سيؤثّر بقوة في سياسات الحكومة الألمانية، ليس داخلياً فحسب، بل خارجياً أيضاً، لهذا قد يلجأ المستشار الألماني إلى التفاوض مع قادة أحزاب أخرى للتوصّل إلى تفاهم جديد يضمن استمرار الائتلاف إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية المقرّرة في سبتمبر/ أيلول المقبل. وهنا قد يلجأ شولتز إلى حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي أو أحزاب أخرى، لكنّ هذا السيناريو يبدو صعب التحقّق، بالنظر إلى التباين الأيديولوجي بين الحزبين، الديمقراطي الاجتماعي والاتحاد الديمقراطي المسيحي، الذي يدعو منذ مدّة إلى انتخابات مبكّرة يرى فيها فرصةً لزيادة عدد مقاعده في البرلمان، ولا سيّما بعد تصدّره استطلاعات الرأي

صنّاع المحتوى في تونس... مبدعون أم منحرفون؟

المهدي مبروك

شهدت تونس في الأسابيع القليلة الماضية توقيفات طاولت بعض صنّاع المحتوى، تلتها بعد أيام قليلة أحكام قضائية صدرت في حقّهم، وصل بعضها إلى أربع سنوات ونصف سنة سجناً. يشار إلى أن تسمية هؤلاء «صناع محتوى»، التي اعتمدتها لاحقاً وزارة العدل في بلاغاتها (بياناتها)، تثير التباساتٍ عديدةً، حتى قبل هذه التوقيفات. سبقت هذه الأحكام بعض البلاغات التي صدرت عن الوزارة نفسها، فبها إعلان بداية تلك الحملة لتهيئة الرأي العام له، خصوصاً أن لهؤلاء الموقوفين متابعين، يعدّون أحياناً بالملايين داخل البلاد وخارجها.

لهؤلاء تسميات عديدة، فمنهم من ينسبهم إلى المنصّات التي يستعملونها، فيُنعَتون مثلاً بـ«الاستغوارات» و«التيكتوكات»، إلخ، وهي تسميات لا تذكر المحتوى، بل تشير إلى المنصّات الافتراضية الواسعة التي ينشرون فيها مواقفهم وآراءهم، وحتى تجاربهم، وحيّزاً كبيراً من حياتهم الخاصة، بعضهم الآخر يصرّ على أنهم فعلاً صنّاع محتوى، بقطع النظر عن مضامينه وقحواه ومواقفنا الذاتية منه. المحتوى قد غادر منزلته السابقة وأصبح يميل إلى الخفّة والدعابة وكثير من التفاهة والحمق، على غرار ما ذهب إليه العديد من الفلاسفة، ومنهم أمبرتو إيكو والآن دونو. استفاد صنّاع المحتوى ممّا أتاحته هذه التكنولوجيا الرقمية الهائلة، التي غدت بسيطة زهيدة الثمن، ولا تتطلّب كثيراً من الذكاء والمهارة والمعارف. لقد منحت بذلك حقّ القول والتكلّم وإبداء الرأي لمن هبّ ودبّ، بعضهم لا يرى في هذه المواقف سوى تمسّكاً بمواقف قديمة وتقليدية ينتابها كثير من الغرور، تزعم أنها تمثّل الحقيقة، وهي ضمنياً تحتكر المحتوى. يستند هؤلاء إلى مفهوم مجتمع المعرفة الجديد الذي نزع من الخبراء والعلماء احتكار القول وإشاعته حقّاً مكتسباً للجميع، من دون استثناء. لم تتحقّق الشيوعية في الملكية، ولكنّها تحقّقت في غير ما كان يتوقّع كارل ماركس؛ في الكلام. وتلك خطوة هامّة، حرّرت الناس من حالة الصمت والخرس التي كانت تصيب بعضهم لغاية ما. تكلّم الفقراء والمظلومون والمضطهدون والمرضى والمساجين، وفئات الضحايا كافّة، وأمكن لبعضهم أيضاً التكلّم على لسانهم وإسماع صوتهم خارج أصداء تلك الذوات المكلومة، التي عانت في صمت ومن صمت. يثير مفهوم التقاسم والمتابعة، ومختلف أشكال إبداء الإعجاب أو عكسه، دلالةً بليغةً على تلك الثورة العاطفية التي خلقتها هذه التطبيقات قبل الثورة المعرفية. تحوّل هذا الفضاء الافتراضي محيطاً هادراً من المشاعر قبل الفكر، وتلك هي جسامته البالغة. لسنا في وارد استعراض مزايا «الإنترنتات» وبناتها، فهذا يحتاج مؤلّفات، ولكن حرصنا على بيان ذلك، حتى لا نسارع في شيطنة صنّاع المحتوى ومحاكمتهم قبل الوقوف على ثقافة العصر، التي ألقت بهم في وجوهنا. في تونس، استفاد صنّاع المحتوى من عامل آخر لا يقلّ أهمية عن قوة التكنولوجيات الرقمية، خصوصاً خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، التي ألغت معها وزارة الإعلام ووكالة الاتصال الخارجي أشكال الرقابة المسبقة على المحتوى كافّة، فنصّ دستور 2014 على ذلك صراحةً ومن دون مواربة؛ ازدهرت الصحافة الإلكترونية وتنامى عدد المدوّنين، إلخ، وظهرت صحافة المواطنة والإعلام الجمعوي، إلخ. في هذه السماء المفتوحة برز صنّاع المحتوى، واحتلّوا مكانة في بازار كبير مفتوح لا حدود له.

وهنا ملاحظتان تحتاجان إلى بعض التفصيل: أولاهما، أن جلّهم لا يشتغل بالسياسة إلّا نادراً، كأنّهم في كواكب أخرى، يعيشون عوالمهم الخاصّة وأخرى هناك وعود ترامب لأعضاء في الجالية العربية والمسلمة الأميركية في إنهاء الحرب في غزّة.

> لم تتحقّق الشيوعية في المُلكية، لكنّها تحقّقت في غير ما كان يتوقّع ماركس؛ في الكلام

لا يُتوقّع أن يتّخذ ترامب موقفاً صارماً تجاه «المستوطنات غير القانونية»، ولن يمارس ضغوطاً حقيقية على إسرائيل للتوصّل إلى حلّ الدولتين، ولكن من الممكن أن يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم، وقد يدعم فقط حلاً تفاوضياً متفقاً عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين. قد يحاول تهدئة التوتّرات في غزّة ولبنان وإيران، وقد يكون للتقارب الروسي الإيراني وعلاقة ترامب الجيدة بالرئيس بوتين دور في تهدئة الأوضاع مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. على أيّ حال، يبقى السؤال المطروح منذ عقود: متى نتوقّف، نحن العرب، عن التمسّك بأصحاب القرار في واشنطن ولندن وباريس وبرلين، ونبدأ بالاهتمام بأنفسنا وبناء قواعد صلبة محلّية وقطرية وعالمية. ليس الأمر سهلاً، والمحتلّ الإسرائيلي يستغلّ أولاً الفرصة الحالية قبل أن يتسلّم ترامب السلطة للاستمرار في حربي الإبادة في غزّة ولبنان، وضمّ الأراضي المحتلّة أو تفريغها، واستمرار سياسة الاستيطان، وربّما إيجاد وقائع جديدة في القدس تحت رعاية ترامب. الحذر... ثمّ الحذر.

(كاتب من الأردن)

لا للاعتماد على وعود ترامب

داود كتّاب

ثبت مرّة أخرى أن أصحاب القرار في العواصم العالمية الكبرى لن يقدّموا ما هو مطلوب لإنهاء العدوان وحرب الإبادة في غزّة، ولا جرائم الحرب في الضفة الغربية ولبنان. كان بعضهم يتطلّع إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية باحثاً عن أقلّ الشرّيرين سوءاً، قد يخدم القضية الفلسطينية أو قد يضغط حزبه عليه لسياسة أقلّ انحيازاً إلى المحتلّ الظالم.

بينما كانت غالبية عائلتي وأصدقائي وزملائي، وكثيرون في العالم العربي، يشعرون بالاشمئزاز من فشل واشنطن في وقف مذبحة شعبنا، كنتُ أنظر بأمل ساذج إلى الصورة الأكبر لمكانة أميركا زعيمة ما يسمّى «العالم الحر». كنتُ أمل أن ينتخب الشعب الأميركي شخصاً يضع معايير حقوق الإنسان والبوصلة الأخلاقية (على الرغم من خذلان سكّان غزّة) في الجانب الصحيح من التاريخ. كنت متأكّداً من أن الأميركيين لن ينتخبوا شخصاً غير أخلاقي لا يحترم سيادة القانون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في اجتماع مع زملائي المدافعين عن حقوق الإنسان في اليوم التالي للانتخابات، تساءلت ما إذا كان هناك أيّ دولة عظمى في العالم؟ يدرك السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني أنه لإنهاء عقود من المعاناة والاحتلال، مهمّ أن يكون هناك زعيم قوي في البيت الأبيض. والسؤال حالياً: هل سيكون الرئيس المنتخب دونالد ترامب صادقاً في وعد حملته الانتخابية، إنه سوف يحاول إنهاء الحرب في أوكرانيا وغزّة؟ استفادت حملة ترامب الانتخابية من تبرّعات سخيّة من مؤيّدي اليمين المتطرّف، منها تبرّع الإسرائيلية الأميركية مريام أديلسون، أرملة ملياردير الكازينو شيلدون أديلسون، بمائة مليون دولار. فهل يمكن أن يقف ترامب في وجه معبود أديلسون، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؟

> وعد ترامب أعضاء في الجالية العربية والمسلمة الأميركية بإنهاء الحرب في غزّة

ستنتهي حرب الإبادة وجرائم الحرب الإسرائيلية في غزّة، والدولة الفلسطينية المستقلة سوف تخرج من الرماد. نتمنّى أن نعيش في بلدنا الحرّ والمستقلّ، ويبقى السؤال: هل سيكون ترامب عوناً أم عائقاً أمام الحلم الفلسطيني الذي دام قرناً بالحرّية والتحرّر؟... تتكئ عودة ترامب غموضاً حول التزامه بوعوده الانتخابية، الداخلية والخارجية، ومن ترحيل 12 مليون مهاجر غير شرعي من الولايات المتّحدة إلى جانب تهديد بتأديب بنيامين نتنياهو؟

أخرى هناك وعود ترامب لأعضاء في الجالية العربية والمسلمة الأميركية في إنهاء الحرب في غزّة.

غزّة والدبلوماسية الإنسانية القطرية

امجد احمد جبريل

لعبت المساعدات الإنسانية/ الإغاثية دوراً مهمّاً في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية، إذ عملت القطاعات الحكومية وغير الحكومية في الدولة على تطوير «الدبلوماسية الإنسانية»، لتحقيق هدف دعم أهالي قطاع غزّة، لمواجهة تبعات الحصار الإسرائيلي منذ أكثر من 18 عاماً، واشتدّت وطأته بعد تمادي قوات الاحتلال في حربِ الإبادة ضدّ المدنيين الفلسطينيين العزّل، خصوصاً شمالي القطاع، في ظلّ عجز عربي وإقليمي ودولي عن وقف آلة الحرب الإسرائيلية، أو حتى مُجرّد إرغام حكومة بنيامين نتنياهو على السماح بتدفّق المساعدات الإنسانية إلى غزّة من دون عوائق.

وفي سياق قراءة دلالات المساعدات التي قدّمتها الدوحة في أثناء حرب غزّة الراهنة، وفهمها من منظور «الدبلوماسية الإنسانية» القطرية، ودورها في تنفيذ سياسة قطر تجاه قضية فلسطين إجمالاً، ثمّة أربع ملاحظات: أولاها، استمرارية الدعم القطري لفلسطين، على الصعيدَين الإنساني والإغاثي، إذ ارتكزت المقاربة القطرية في هذا المجال على أربعة أسس: القدرة على الربط بين مسارات الوساطة والعمل الإنساني والدبلوماسية الإنسانية، في إطار توظيف أدوات «القوّة الناعمة» القطرية، على نحو يعكس التزاماً أخلاقياً ثابتاً تجاه الشعب الفلسطيني في محنته الطويلة؛ سرعة تحرّك الدوحة في تقديم الدعم استناداً إلى وجود لجان ومؤسّسات قطرية عاملة على الأرض قبل الحرب، سيّما اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزّة، التي حافظت على تقديم منحة، تُقدّر بـ360 مليون دولار سنوياً لدعم سكان القطاع، والمخصّصة لتوريد الوقود اللازم لتشغيل محطّة توليد الكهرباء في غزّة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشروعات (UNOPS)، وكذلك مبلغ المائة دولار التي تُصرف شهرياً لمائة ألف أسرة متعفّفة، ومشاريع أخرى تنفّذها قطر في غزّة («التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 364-365). ثالثاً، تكامل جهود القطاعات الحكومية وغير الحكومية في قطر، بوصفها أساساً لجهود الدبلوماسية الإنسانية القطرية، بالتوازي مع التعاون مع مصر والأردن لإيصال حزم المساعدات إلى غزّة؛ تنسيق مبادرات المؤسّسات القطرية (مثل اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزّة، وصندوق قطر للتنمية، والهلال الأحمر القطري، وقطر الخيرية، إلخ)، مع شركاء محلّيين في غزّة، وكذا مع شركاء دوليين (مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة، خصوصاً وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»).

وكان لافتاً في هذا الصدد، دور مؤسّسة قطر (Qatar Charity)، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، وبرنامج الفاخورة، في إطلاق برامج ومبادرات لدعم التعليم الشعبي في ظلّ حرب غزّة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المحلّيين، عبر الاستفادة من جهود المتطوّعين الفلسطينيين لتنظيم الصفوف التعليمية في الحارات والتجمّعات السكنية للنازحين، بهدف توفير فرص التعلّم المستمرّة للطلاب الذين يعانون انقطاع الخدمات التعليمية بسبب تدمير المدارس والمرافق التعليمية. واستطراداً، نجحت مؤسّسة قطر، عبر هذه المبادرات والشراكات، في تنفيذ أكثر من 600 مبادرة مجتمعية، استفاد منها نحو مائة ألف شخص في القطاع المحاصر (أسامة سعد الدين، «الفاخورة»: قطر تمنح الناجين من حرب غزة أملاً»، «العربي الجديد»، 2024/10/18). تتعلّق الملاحظة الثانية بتأكيد أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2024/9/24)، استمرار دعم بلاده دور «أونروا»، التي لا يمكن الاستغناء عنها، على الرغم من الافتراءات الإسرائيلية ضدّها، إذ ترغب دولة الاحتلال عبر استهداف الوكالة وتشويه صورتها، في تصفية قضية اللاجئين، من دون حلّ قضية فلسطين. وتعهّدت قطر أيضاً، خلال مشاركة وزيرة الدولة للتعاون الدولي في وزارة الخارجية القطرية، لولوة الخاطر، في الاجتماع الوزاري للشركاء الرئيسيين لدعم «أونروا» (2024/9/27)، بتقديم دعم إضافي قدره مائة مليون دولار، في إطار استجابتها للأزمة الإنسانية في قطاع غزّة، بما في ذلك دعم الوكالة. تتعلّق الملاحظة الثالثة باستهداف إسرائيل دور قطر، والمؤسّسات التابعة لها، إغاثية أو اقتصادية أو إعلامية، والرغبة الإسرائيلية الجامحة في منع وصول أيّ مساعدات إلى غزّة، إلا تحت إشرافها وبعد وضع العراقيل والمماطلات وتكرار ممارسة سياسة «الإغاثة بالقطّارة» (لا تسمن ولا تغني من جوع)، إذ أصبح واضحاً في هذه الحرب بالذات أن حكومة نتنياهو تستخدم الغذاء والدواء سلاحاً ضدّ المدنيين الفلسطينيين، ويتحوّل سماح قوات الاحتلال بمرور المساعدات حيناً (ومنعها في أغلب الأحيان) ورقةً تفاوضيةً لتكثيف الضغوط الإسرائيلية على قوى المقاومة الفلسطينية، وعلى الوسيطين القطري والمصري، ما يكشف انتهاكاً إسرائيلياً صارخاً لأحكام القانون الدولي، خصوصاً اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (1948/12/9)، وليس ببلا دلالة في هذا الإطار قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي مقرّ اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزّة (2023/11/13)، خصوصاً أنه جاء قبل عشرة أيام من إبرام الهدنة الإنسانية (2023/11/30-24)، بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية؛ عبر الوساطة القطرية المصرية الأميركية.

وعلى الرغم من فشل سياسة التحريض الإسرائيلي ضدّ دور الدوحة عموماً، فقد مارست السلطات الإسرائيلية (بالتعاون مع باحثين أميركيين) تشويشاً صريحاً، ودعاية مضلّلة ضدّ قطر في الولايات المتحدة، وذلك عبر ترويج اتهاز الدوحة لحركة حماس، على نحو يُعرّض العلاقات القطرية الأميركية لاختبار حقيقي، بحسب منطق هذه الدعاية (سايمون هندرسون، «علاقات قطر مع واشنطن وإسرائيل في مرحلة اختبار»، تحليل السياسات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2023/10/24).

كذلك برز، ضمن التراشق السياسي الحزبي الإسرائيلي، انتقاد قوى إسرائيلية نتنياهو، لتساهله مع حكم «حماس» قطاع غزّة، إلى درجة تسهيل حركة الأموال القطرية لدعم «حماس»، بعد أن الأدهى نجاح حكومة نتنياهو في توظيف حالة صدمة الدولة والمجتمع الإسرائيليَّين، بعد هجوم 7 أكتوبر (2023)، في إطلاق أيدي تيار اليمين الصهيوني والمستوطنين المتطرّفين، في مهاجمة قوافل المساعدات المتجهة إلى غزّة، وكذا في إبراز الآراء المطالبة بإعادة استيطان غزّة، وتهجير الفلسطينيين منها، وإعادة احتلال أجزاء من قطاع غزّة.

تتعلّق الملاحظة الرابعة بإمكانية أن تقدّم الدول العربية والإسلامية مساهمات ملموسة في مجال الدبلوماسية الإنسانية، عبر توظيف نقاط قوتها وعلاقاتها الدولية في ذلك، كما تثبت الخبرة القطرية في هذا الصدد، علماً أن عجز الدول العربية والإسلامية عن إغاثة قطاع غزّة شكلاً، فضلاً عن عدم الشروع الفعلي في إنهاء حصار غزّة بالكامل، لا يزالان اختباراً حقيقياً لأدوار الدول العربية والإقليمية، سيّما في تنفيذ البيان الختامي للقمة العربية الإسلامية في الرياض (2023/11/11)، خصوصاً البند الثالث «كسر الحصار على غزّة، وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية؛ تشمل الغذاء والدواء والوقود، إلى القطاع فوراً، ودعوة المنظّمات الدولية إلى المشاركة في هذه العملية، وتأكيد ضرورة دخول هذه المنظّمات إلى القطاع، وحماية طواقمها وتمكينها من القيام بدورها الكامل، ودعم وكالة أونروا».

وعلى الرغم من الإخفاق العربي والإقليمي والدولي في الضغط لوقف حرب الإبادة الإسرائيلية، لأكثر من 13 شهراً متواصلة، فإن قرار كسر حصار غزّة وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والإغاثية المطلوبة، يبقى ممكناً، عبر بناء ائتلاف عالمي (رسمي وشعبي) داعم لكسر الحصار، والعمل على استثمار عودة قضية فلسطين إلى الأجندتَين الدولية والإقليمية في تنسيق المواقف مع القوى الإقليمية والدولية التي تعارض السياسات الإسرائيلية، ودعم مبادرة تركيا في الأمم المتحدة لوقف بيع الأسلحة الفتّاكة لإسرائيل، التي وقّعتها 52 دولة، وكذا دعم الدعوات الإسبانية والفرنسية في هذا الصدد، خصوصاً مع عودة المظاهرات الشعبية العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وخسارة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس الانتخابات الأميركية، بسبب موقف إدارة بايدن من حرب غزّة، الذي نجح نتنياهو في التلاعب به، ما يطرح تساؤلاً جدّياً عن إمكانية أن تذهب واشنطن في الشهرين المتبقّيَين من عمر الإدارة الديمقراطية نحو معاقبة إسرائيل رمزيّاً، مثلما فعل الرئيس الأسبق باراك أوباما، عندما سمحت واشنطن بتمرير قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016/12/23)، الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأكّد عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلّة منذ عام 1967.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

> يمكن أن تقدّم الدول العربية والإسلامية مساهمات ملموسة في مجال الدبلوماسية الإنسانية، كما تثبت الخبرة القطرية في هذا الصدد

جرائم العدوان وليس الوساطة القطرية

معن البياري

لَمّا كانت مواقع إخبارية وشاشات بعض التلفزات وحساباتٌ في وسائل التواصل، بلا عدد، تتناقل، عصريّة أول من أمس وبعض مسائه، بهمّةٍ ظاهرة، أنباءً تتابعت عن سحب دولة قطر وساطتها لوقف إطلاق النار في غزّة، كانت أنباءٌ أخرى لم تُحرز حظّاً من اهتمام مماثل، عن شهداء ومصابين سقطوا في اعتداءٍ عسكريٍّ إسرائيلي على خيمةٍ في مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح وسط القطاع. وعن خمسةٍ قضوا في قصفٍ إسرائيليٍّ استهدف منزل عائلة في مخيّم جباليا. وعن أربعة شهداء وعدة مصابين في قصف على خيمة نازحين قرب بلدة عبسان شرق خانيونس. وبالتوازي مع هذه الأنباء، ومثيلاتٍ لها قبل الظهيرة وفي المساء (إعدام ثلاثة أسرى غزّيين بعد الإفراج عنهم مثلاً!)، أذاعت الأمم المتحدة أن مجاعة وشيكة في شمال القطاع، ساعاتٍ قبل أن يُفضي المفوض العام لوكالة أونروا، فيليب لازاريني، بأن هذه المجاعة محتملةٌ بشدّة، موضحاً، في الوقت نفسه، أن إسرائيل حدّت أن استخدمت التجويع سلاحاً... لم تعد أخبارٌ كهذه تلقى اكتراثاً واسعاً بها، وهي التي تنطق بأهوالٍ منظورة. وذلك لفرط «تقليديّتها»، إذ إنها متكرّرةٌ يوميّاً منذ أزيد من أربعمائة نهار وليلة، وبمنسوبٍ من الفظاعات لا تحتمله، في وقائع غير قليلة، أخيلةٌ ولا أعصاب. وقد بدا، أول من أمس، انسحاب قطر من وساطتها خبراً في وُسعه أن يكسر فائض الرتابة في تلك الأنباء، فانقطعت له ميديا عريضة، واشتغلت عليه وكالاتُ أنباءٍ عالمية رفيعة، بل أحرز «الانسحاب» ترحيباً به فورياً من أوساطٍ إسرائيلية، وسارع فقهاء الكلام في أي شيء إلى كشف المخفيّ في قرار الدوحة وقف وساطتها، مع حديثٍ مستفيضٍ في خيارات حركة حماس بعد أن أنتهت حاجة الدوحة منها.

ليست هذه النوبة الأولى التي يشيع فيها ضجيجٌ كلام عن وقف قطر وساطتها وإغلاق مكتب «حماس» في الدوحة، ثم يتبيّن الخطأ والغرض فيه. مع أن الحكومة القطرية لن تضنّ على وسائل الإعلام بأي قرارات تتخذها في هذا الخصوص أو ذاك، وتعفي الجميع من مشقّة التخمين والكلام الفالت. ولعلّه ذا دلالة أن قنوات ووسائط في الميديا الإسرائيلية غالباً ما تكون المصادر الأولى لأنباء كهذه، ما لا يُخفي أن ثمة امتعاضاً ظاهراً في دولة الاحتلال من شراكة الدوحة مع القاهرة وواشنطن في الوساطة المتحدّث عنها. فيما الادعى (أو الأولى على الأصح) أن تنتفي الحاجة، في الأصل والأساس، إلى كل هذه الوساطة، إذا ما أخذ المستوى السياسي الحاكم في دولة الاحتلال، وأعلن قراراً بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني في غزّة (70% من ضحاياه أطفال ونساء)، وذهب إلى صفقة تبادل للأسرى، يتسلم بموجبها ناسُه المحتجزين لدى المقاومة. هذا هو السبيل الوحيد للتخفّف من «التعب» الذي تُحدثه وساطة قطر على الذين ينتظرون في إسرائيل توقّفها، وهم يعلمون، كما غيرُهم في كل العالم، أن أولوية الدوحة ليست إرضاء حكومة إسرائيل أو غيرها، وإنما وقف حرب فظيعة الآثار على الغزّيين العزّل مستمرّة منذ أكثر من عام، وأنها تتبنّى إنهاء الاحتلال دعم حقوق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، وقد عبّر أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول الماضي، عن موقفٍ متماسكٍ شديد الوضوح في هذا كله. يعلنها بكل وضوح تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، لوكالة الأنباء القطرية، مساء أول من أمس، أن الدوحة أخطرت «الأطراف» قبل عشرة أيام، في أثناء المحاولات الأخيرة للوصول إلى اتفاقٍ بأنها ستعلّق جهودها في الوساطة بين «حماس» وإسرائيل، «في حال عدم التوصّل إلى اتفاق في تلك الجولة، وأنها ستستأنف تلك الجهود مع الشركاء عند توافر الجدّية اللازمة لإنهاء الحرب الوحشية ومعاناة المدنيين المستمرّة جرّاء الأوضاع الكارثية في القطاع»... ولا يخفى في هذه اللغة أن الدوحة ليست متيّمةً بالوساطة المتكلّم عنها، وأنها متبرّمة من عبئ مضجر لا غرض منه سوى بيع الأوهام وتسويق صورة مضلّلة، فالقول الذي تعلنه الدوحةُ إما مفاوضاتٌ ذات معنى، تنهي الحرب التي أعطاها الأنصاري وصفها الحقيقي، وإما أنّ لا ضرورة للمضيّ في لعبة لا نفع منها.

يُؤمل أن ينهي تصريح المتحدّث باسم الخارجية القطرية لعبة ضرب السيوف في المياه، وأن لا يعْيَيَ أحدٌ، في أي مكان، أن وقف الحرب الوحشية وجرائم العدوان على الغزّيين هو الموضوع والقضية، وأن هذا هو الهدف الجوهري لجهد قطر، في الوساطة وغيرها، وأن الدوحة ستُصارح الكل في هذا، فلا داعي للكّ والعجْن إياهما.

العالم في عهدة ترامب الثانية

سامح راشد

مثّلت عودةُ دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة مفاجأةً مذهلةً لمتابعي الشأن الأميركي، فضلاً عن

مصير المشرق بين الحرب العقيمة والسلام المستحيل

برهان غليون

تناول ماجد كيالي، في مقال نشره في صحيفة النهار اللبنانية الأسبوع الماضي، مقالتي «إسرائيل والمسألة الشرقية الجديدة» (العربي الجديد، 2024/10/17)، التي أشرتُ فيها إلى أنه، بعكس ما درجنا على ترداده عقوداً طويلةً في الخطاب العربي، ليست المشكلة المركزية التي تواجه دول المنطقة (عربية وغير عربية)، مسألة فلسطين، بما تعنيه من استعادة شعب طُرد من أرضه حقوقَه السياسية الطبيعية المكرّسة في قرارات دولية، وإنّما المسألة الإسرائيلية. وأعني بها وجود دولة تعمل خارج إطار أيّ قانون سياسي أو أخلاقي، مدجّجة بالسلاح، ومدعومة من التكتّل الغربي المتربّع على قمّة هرم النظام الدولي، الذي ينظر إلى الأقطار العربية غنيمةَ حرب، ويتصرّف معها مناطقَ نفوذٍ مكرّسةً وزبائنَ مضمونةً، وعلى المجتمعات العربية أن تتعايش مع هذا الواقع وتنشئ دولاً «سيّدة» تحظى بولاء شعوبها، وتنال احترام دول العالم الأخرى لها، فتتعامل معها دولاً حقيقية.

أولاً، عن طبيعة الحرب الدائمة في المشرق وأسبابها: نحن والغرب وإسرائيل: ... فُرضت إسرائيل ملجأً لليهود، وسرعان ما تطوّرت دولةً يهوديةً إثنيةً وأبرتهايد يطمح إلى فرض أولوية أجندته الأمنية في عموم دول المنطقة، ولا تزال تصرّ على أن تبقى دولةً استثنائيةً لا يخضع سلوكها إلا لإرادة حكوماتها، وعلى رفض القرارات الدولية، التي تعتبرها تدخّلاً في شؤونها، بما في ذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولا تتردّد في إلحاق أراضي الغير بالقوة، وتستمر في طرد السكّان لبناء المستعمرات اليهودية، وفي ممارسة سياسات الانتقام والعقاب الجماعي، وأخيراً الإبادة الجماعية، كما حصل (ولا يزال) في غزّة، وجنوب لبنان أيضاً. فهي تتصرّف على أنها التجسيد الحيّ لضحايا النازية، وأنها مهما فعلت من أفعال شائنة وارتكبت من مذابح، فلن تعوّض شيئاً عمّا ارتكبه العالم في حقّ اليهود من جرائم العنف والاضطهاد والكراهية عبر التاريخ.

وباسم هذه المذابح والعداء المتأصّل في العالم ضدّ الساميّة، تعامل إسرائيل نفسها بوصفها دولةً غير الدول، وتفرض على العالم أيضاً أنْ ينظر إليها (ويتعامل معها) على أنها فوق القانون، وخارج نطاق أيّ مساءلة مهما كانت طبيعة أفعالها. والقانون الوحيد الذي تلتزم به لتأكيد وجودها ومصالحها، التي تعرفها وحدها، هو القوة. ومن أجل ذلك، لم تتوقّف عن تطوير صناعة السلاح، فأصبحت أحد تجّاره العالميين، ولم تتوقّف عن العمل للتفوق العسكري المطلق على جيرانها، منفردين أو مجتمعين، يساعدها في ذلك امتلاك السلاح النووي، والدعم التلقائي وغير المشروط من التحالف الغربي في أيّ حرب أو نزاع مع جيرانها، ومن الطبيعي في هذه الشروط الاستثنائية أن تستهين تلّ أبيب بالمنظّمات الدولية وقراراتها، وأن لا ترى لها مصلحة في البحث عن أيّ تسوية سياسية أو إقليمية، وأن تتضخّم أطماعها، ويزداد صلفها في التعامل مع جيرانها مع تنامي قدرتها على إخضاعهم وابتزازهم. وبينما ضاعف هذا الوضع الاستثنائي من أهميتها ووزنها في نظر دول العالم الرئيسة المتنافسة على مصالح استراتيجية واقتصادية كُبرى في المنطقة، وزادت العوائد الاستراتيجية التي تجنيها تلّ أبيب منه، أصبح احتواء تفوق إسرائيل ودرء مخاطر سياساتها العدوانية الهمّ الأكبر لحكومات المنطقة، وحوّل حياة شعوبها، منذ ثلاثة أرباع القرن، جحيماً يستعر بالانقسامات والنزاعات والحروب والهزائم والانقلابات العسكرية وحروب العصابات والمليشيات والانتفاضات وصراع المافيات، ما أرهق مجتمعاتها واستنزف جهودها وقضى على مستقبل القسم الأكبر من أبنائها.

من هنا، وبخلاف ما هو سائد في الخطاب العربي منذ عقود، ليست القضية الفلسطينية سوى أحد عوارض الأزمة الجيوسياسية الأكبر، التي تتخبطّ فيها المنطقة منذ عقود من دون أفق للحلّ، نجمت عن إنشاء إسرائيل من الدول الاستعمارية الأوروبية، ثمّ تبنيها من الولايات المتحدة، الدولة الأعظم في العالم، «قلعةً متقدّمة للغرب، أو للحضارة ضدّ البربرية»، كما أرادت الحركة الصهيونية، وقاعدة ارتكاز وذراعاً لتطويع دول المنطقة وإخضاعها لأجندة السيطرة الغربية، الإقليمية والعالمية.

وبخلاف ادّعاءات العواصم الغربية، ما كان لهذه الأزمة أن تحصل وتستمرّ لو اقتصر هدف الغرب على إقامة وطن قومي لليهود في جزء من فلسطين، كما نصّ عليه وعد بلفور وقرار التقسيم

> بين الحروب الانتحارية والتفريط بالسيادة والمصالح الوطنية، هناك خيار السلام القائم على مبادئ وقيم وتعهّدات

> ليس هناك ما يمكن أن يُظهر القوة الكامنة للدول العربية سوى تكتّلها في إطار مفاوضات جدّية جماعية مع الولايات المتحدة والغرب

> سوء أحوالنا ليس مستقلاً تماماً عن سوء غايات أميركا وإسرائيل وسياساتها، من دون أن يعني ذلك تبرّؤنا من مسؤولياتنا

الأممي. بل إن هذا الحلّ لا يزال ممكناً في أيّ وقت، لو أرادت واشنطن، والغرب عموماً، أن تعفي إسرائيل من وظيفتها الجيوستراتيجية، وتسحب منها وكالة ابتزاز الدول المشرقية، والتهديد الدائم بحروب الإبادة الجماعية. ولا يحتاج ذلك إلّا إلى أن تأخذ واشنطن بيد إسرائيل لتحقيق حلّ الدولتين أو الدولة الواحدة الديمقراطية، وستجد جميع الحكومات العربية جاهزةً للتوقيع على السلام الدائم والمشاركة في تمويله. لكن في هذه الحالة، سيخسر الغرب وواشنطن في الدرجة الأولى قلعةً حصينةً عمل عليها طويلاً، لاستخدامها في مواجهة نزعات المنطقة وشعوبها ودولها للانعتاق، واتّباع سياسات مستقلّة، وربّما الانتقال إلى نظم ديمقراطية أو شبه ديمقراطية تعكس إرادة شعوبها. وبالتالي، فقدان السيطرة عليها وعلى مصائرها المستقبلية.

وهذا يعني أن المشكلة لا تكمن حتى في دفاع الغرب عن إسرائيل أو في حمايتها من الهجمات الفلسطينية والعربية، وإنما في عدم رغبته في التخلّي عن خدمات إسرائيل الاستراتيجية أداةً فاعلةً واستثنائيةً للضغط على دول المنطقة، والتحكّم بسياساتها، واستخدام هذه الدول ذاتها في الصراع الكبير على مركز الهيمنة الإقليمية والدولية. ولذلك، من الصحيح ما يقوله العديد من المؤرّخين اليهود الديمقراطيين المناوئين للصهيونية، من أن إسرائيل الراهنة لا تخدم اليهود، بل تستخدمهم لصالح المشاريع الغربية. إذا تجاوزنا المسألة الفلسطينية المعلّقة، التي ستبقى معلّقةً طالما استمرّ رهان الغرب على إسرائيل لإخضاع الدول المشرقية، يطرح هذا الوضع تحدّياً مستحيل الردّ على جميع دول المنطقة، وهو استحالة الحرب والسلام معاً. ذلك أن أيّ مواجهة عسكرية مع إسرائيل تعني المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة، وهي بالتالي انتحار. وأي سلام مستحيل أيضاً ما لم يكن استسلاماً وتسليماً بالأمر الواقع، أي بالمصالح والحقوق والسيادة والكرامة الوطنية. هذه كانت نتائج جميع حروب العرب السابقة مع إسرائيل، النظامية منها والفدائية. ولا يحظى بالسلام إلا من يقبل الاستسلام الطوعي والتسليم بالأمر الواقع والتخلّي عن حقوقه والقبول بالعمل على الأجندة القومية الإسرائيلية، وأحياناً تحت قيادة إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، والتعاون معهما على مكافحة من يعادي سياساتهما أو يقاومها أو يعترض عليها من أفراد وتجمّعات وأحزاب، أي على المحافظة على الأمن وحراسة حركة الاستيطان اليهودي والتعايش معها. بمعنى آخر، لا يترك هذا التحدّي الذي يستحيل على أي دولة أو سلطة أن تردّ عليه، لا يترك للضحية إلّا اختيار سلاح إعدامها؛ الانتحار أو الخيانة للمصالح الوطنية. وهذا التحدّي المستحيل هو الذي حطّم صدقية الأنظمة السياسية، وقوّض العلاقة بين حكومات المنطقة وشعوبها، بمقدار ما فرض عليها أن توظّف مواردها المحدودة في تعزيز الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، والتجسّس على الجمهور، وبناء الجيوش التي لا وظيفة لها سوى التغطية على خصاء الدولة وفراغ القوة وغياب السيادة. هنا تكمن في نظري المشكلة الأساسية التي تواجه دول المنطقة بأكملها، كما واجهت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، التي تفسّر القطيعة التي تكاد تصبح مطلقةً فيها، بين الحكّام والشعوب، وتحرم الدول الشرط الأول لأيّ تقدّم في تحقيق التنمية الإنسانية السياسية قبل الاقتصادية، وتدفعها إلى التراجع في المعايير الحضارية كلّها، بل إلى الدمار.

لذلك، لن تخرج المنطقة من حالة الاستثناء والتنمية المعلّقة في جميع الميادين، بما فيها الديمقراطية، ما لم نجد حلّاً لحالة الاستثناء المفروضة على المنطقة بأكملها، حفاظاً على دولة الاستثناء الإسرائيلية أو على استثناء إسرائيل من حكم القانون، التي يعزّزها تفاقم النزعة اليهودية الإثنية في إسرائيل، ما يجعل منها دولةً قبيلةً لا دولة مواطنيها من جهة، والتواطؤ الأميركي الغربي على تحويل إسرائيل عصاً غليظةً في خدمة الأجندة الغربية في الصراعات الإقليمية والعالمية من جهة ثانية.

ثانياً، هل هناك خيار للسلام فيما وراء سياسات الإذعان أو الانتحار؟ ... بالنسبة إلى السؤال: هل هناك خيار ثالث إضافةً إلى الانتحار والخيانة أو الإذعان للقوة؟ ... نعم، بالتأكيد. بين الحروب الانتحارية، التي لن تكون ضدّ إسرائيل وحدها، ولكن ضدّ أعظم قوة عالمية، والاستسلام للقوة أي لإرادة إسرائيل ممثّلة للغرب والولايات المتحدة خاصّة، والتفريط بالسيادة والمصالح الوطنية، وهو ما يمثّله التطبيع المجّاني الذي لن يجلب أيّ سلام، ولكنّه سيضاعف من تطرّف إسرائيل وطغيانها، ويزيد من مخاطر انفجار مجتمعاتنا تحت الضغوط المتفاقمة، وسورية الأسد خير نموذج لذلك... بينهما هناك خيار السلام، وهو بخلاف الاستسلام يقوم على مبادئ وقيم وتعهّدات. ولا يمكن إملاؤه بالقوة والإذعان، بل يتحقّق من طريق التفاوض انطلاقاً من الاعتراف بالحقوق المتساوية للأطراف، وباحترام المصالح الخاصّة بكلّ طرف، بما في ذلك مشاعر شعبيهما.

وليس لإسرائيل التي تحظى بامتيازات هائلة، نتيجة اعتراف الغرب باستثنائيتها ودعمه المطلق لها، أيّ مصلحة في فتح أي نوع من المفاوضات مع أي طرف عربي، ما دام بإمكانها إملاء إرادتها عليه. ولن نستطيع أن نغيّر من نوعية علاقتنا بإسرائيل ما لم ننجح في تغيير طبيعة علاقتنا بالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومعها وحدها يمكن التفاهم على حلول بنّاءة، فقد كانت السبب الرئيس لخراب الشرق الأوسط، وهي التي تملك اليوم مفتاح إنقاذه بمقدار ما أنها الشريك الأكبر والضامن الأول لوجود إسرائيل وتفوّقها العسكري والسياسي والدبلوماسي معاً. وهي وحدها التي تستطيع عقلنة إسرائيل بمقدار ما كانت سبب جنونها، إذا قرّرت مساعدتها على إعادة ترتيب وضعها في المنطقة، والانتقال من دولة إسبارطيّة استثنائية لتصبح دولةً طبيعيةً بحدود معروفة، وخيارات سلمية واضحة، والتزامات جدّية تضمن استقرار واستقلال وسيادة جميع الدول، وبسط السلام والتعايش فيما بينها.

والولايات المتحدة في مقدمة التحالف الغربي قوّة جيوسياسية عظمى، ليست صديقاً لأحد، ولا قوة منزّهة عن المصالح والهوى. وهي لم تستثمر في إسرائيل حبّاً باليهود أو شفقةً عليهم، بل لأنها وجدت فيها القوة الأكثر طواعيّةً واستعداداً في المنطقة لإلحاق الهزيمة بالقوى العربية، التي أرادت أن تتحدّى خياراتها، وتستقلّ عنها، وتتّجه شرقاً منذ الخمسينيّات. وقد اكتشفت قوتها وفائدتها بشكل أكبر بعد حرب 1967، وفتنتها بانتصارها المذهل والسريع على الدول العربية، فتبنّتها قوة إقليمية استثنائيةً جاهزةً لمعاقبة خصومها وردع من يخرج عن طاعتها في المنطقة. وزادت أهميتها عندها بعد خسارتها إيران المَلكية، وتنامي نزعات تركيا الاستقلالية، فتبنّت من دون نقاش مشاريعها الاستيطانية وسياساتها العدوانية، التي لا يمكن إلا أن تزيدها قوة لحسابها ولحساب إسرائيل معاً.

وكما أن بروز قوة إسرائيل وحسن أدائها زاد من استثمار الولايات المتحدة فيها والرهان عليها في السيطرة الإقليمية، وفي الصراعات الدولية، فيما أسقط ضعف أداء الدول العربية في حروبها السابقة، وفي إدارتها الصراع حول مصالحها الوطنية، هيبتها في الغرب والشرق معاً، وقاد إلى الاستهانة بها وبسياساتها وردودها ومصالحها. فما يغيّر في مواقف الدول ونظرة بعضها إلى بعض، هو مُعامل القوة. لذلك، لن يضحّي الغرب بشوكة إسرائيل القوية وخدماتها الكُبرى لقاء أيّ وعود أو مصالح جزئية أو استثمارات اقتصادية. ولا يمكن لهذه الوعود أن تشكّل خطّةً دبلوماسيةً ولا سياسةً جدّية.

ليس هناك سوى تكتّل الدول العربية في إطار مفاوضات جدّية جماعية مع الولايات المتحدة والغرب، ما يمكن أن يُظهر قوة هذه الدول الكامنة، ويحوّلها من صفر رقماً، ويجعل منها فاعلاً دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً مُعتبَراً في الساحة الدولية، ويعوض انعدام وحدتها السياسية ودونيّتها العسكرية. وهو وحده ما يمكن أن يعيد بعض التوازن في علاقات القوة في الشرق الأوسط، ويفتح نافذةً للإطلال على أفق سلام ممكن وضروري، لإخراج شعوبه من خطر الانهيار والتدمير المتبادل، الذي أعطت حرب غزّة العام الفائت صورةً مجسّمةً ومرعبةً له. وبإصرارها على السلام العادل ورفض الاستسلام والتطبيع المجّاني، الذي مارسته حتى الآن، بإمكان المجموعة العربية أن تستعيد صدقيتها السياسية، وتحصل على تقدير الغرب، وأن تفرض عليه التعامل معها شريكاً استراتيجياً مضموناً في الصراع الدولي القائم حول المنطقة وفيها، وليس كما جرت العادة زبائنَ متفرّقين، وأحياناً طرائدَ تبحث عن حامٍ أو وليّ أمر. وتعني الشراكة من أيّ مستوى كانت الدخول في معادلة الاحترام المتبادل والاعتراف بالندّية واعتماد الحوار والتفاوض في حلّ الخلاف في المصالح، بدلاً من الإملاء والاكراه واستخدام القوة. باختصار، هذا يعني أننا لن نستطيع أن نغير نظرة الغرب لنا، وأسلوب تعامله معنا، ما لم نغيّر نحن أنفسنا دولاً عربيةً من نوعية علاقات بعضنا ببعض، ونظرتنا لأنفسنا ولـ«أشقائنا» في المأساة.

وقد يشكّل الوضع المتفجّر الراهن، والدمار الذي حلّ بشعوب المنطقة، حافزين أكبر للعمل من أجل السلام، وللضغط على الدول الكبرى المعنية من أجل الخروج من جحيم الحرب الدائمة، بخلاف الحِقَب السابقة، التي طُرحت فيها المبادرة العربية. كما أصبح لدى العالم اليوم، بعد حرب الإبادة في غزّة، تأكيد لا سابق له على مخاطر السماح لإسرائيل بتجاوز جميع المعايير القانونية والإنسانية، والاستهتار الكامل بالقرارات الدولية، ومهام المنظومات الإنسانية، بما فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

لقد أصبح من الواضح للرأي العام العالمي أن دعم حكومات الغرب غير المشروط لسياسات إسرائيل التوسّعية والعدوانية، ووقوفه الأعمى إلى جانبها، لا يمكن أن يستمرا من دون أن يعرّضا النظام العالمي للخطر، ويهدّدا بنموّ مشاعر الظلم والإحباط والتمرّد والانتقام لدى العديد من المجتمعات، التي سحقها القهر والبؤس والاضطهاد. وإذا لم يشأ الغرب العالمي أن يتكرّر ما حصل في غزّة ولبنان وسورية، وما أسفر عنه ترك القضية نهباً للاستغلال السياسي من طهران ومليشياتها، العابرة للحدود في المستقبل بشكل أكبر وأكثر دراماتيكية، فليس لديه مهرب من أن يعيد النظر باستراتيجيته الإقليمية، وأن يضيف إلى العصا الإسرائيلية الغليظة، التي يستخدمها في تعامله مع الشعوب العربية، بعض المحفزات الإيجابية، سواء في ما يخصّ مصالح الدول واحترام سيادتها أو مشاعر الشعوب ومصالحها العُليا. وبإمكان المجموعة العربية أن تستفيد أيضاً وبشكل كبير، في إعادة طرح مبادرتها، من التعاطف الذي حظيت به القضية الفلسطينية، والتعبئة التي شهدها الرأي العام العالمي ضدّ حرب الإبادة في غزّة لمضاعفة الضغط على الولايات المتحدة، التي تكاد تنفرد مع بريطانيا وألمانيا في إطلاق يد إسرائيل في المنطقة، ولحثّها على وضع حدّ لتفاقم انتشار العنف، وتقويض سلطة القانون، والتسابق على إنتاج وسائل الدمار الشامل الذي وصل إلى حدود جنونية مع الدخول في سباق إنتاج القنابل النووية.

وقد ينقلب سحر سياسة الكيل بمكيالين، وتحدّي القوانين والقواعد والمشاعر الإنسانية الدولية على أصحابه، ويغرق بالعنف أولئك الذين حوّلوه عملةً وحيدةً في التعامل في مجال العلاقات الدولية.

هذا هو الطريق الوحيد في الوقت الراهن لفتح أفق للحلّ السياسي على حساب خيار الحروب الانتحارية، سواء كانت وطنية أو بالوكالة، وخيار الاستسلام المغذّي لمشاعر الضغينة والغلّ والرغبة الدائمة في الثأر والانتقام. وبعكس الاستسلام، لا يمكن لخيار السلام أن يتحقّق إلا على أساس العدل، أي الاحترام المتبادل والمساواة والاعتراف بالحقوق المتساوية للدول والشعوب والأفراد. وقد يشكّل اللقاء المصري السعودي أخيراً، خطوةً أولى بارزةً وتأسيسيّةً في طريق إنشاء قوة دبلوماسية وسياسية عربية تعمل لصالح إحلال السلام، وإعداد المنطقة لمرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لثقافة جديدة تحلّ في محلّ ثقافة الموت والمواجهة والتمييز العنصري، والفقر والبؤس الذي دمّر معنويات القسم الأكبر من ساكنيها، وقوّض معنى المواطنة وحقوقها فيها.

ومن البديهي القول إن مثل هذا التطبيع الشامل للمنطقة، أي إخراجها من استثنائيتها، وبسط حكم القانون الدولي، ومنطق التداول والتبادل والتعاون والاعتماد المتبادل على علاقات الأطراف التي تشكّلها، لا يمكن أن يتحقّق من دون إنصاف الفلسطينيين والاعتراف بحقّهم في وطنهم، إذ لا يزالون يعيشون ويقاومون بأسنانهم وأظافرهم في غزّة والضفة والقدس. ولا أعتقد أن هذا مستحيل إذا اجتمع العرب فعلاً، أمام الغرب أو في مواجهته، كما لا يمكن لهذا التطبيع القانوني للعلاقات داخل المنطقة من أن ينعكس في الحياة السياسية داخل الدول العربية ذاتها، ويغيّر من طبيعة العلاقات المتوتّرة السائدة بين نظمها وحكوماتها من جهة، وشعوبها من جهة ثانية، وأن يفتح آفاقاً جديدةً للقيم الإنسانية والسياسية الإيجابية. فبمقدار ما سيساعد على تغيير مناخ الحرب الداخلية، المرتبط إلى حدّ كبير بمناخ الحرب الخارجية وهزائمها وإحباطاتها، يمكن للسلام المنشود أن ينقل مركز اهتمام الجمهور من دائرة الدفاع عن الوجود والهُويّة والعقيدة والكرامة المفقودة (أو المُهدَّدة) إلى دائرة التفكير في تحسين شروط الحياة المادّية والمعنوية، أي في المصالح والحقوق والحرّيات والسعادة والتنمية الإنسانية الشاملة.

من دون تحقيق هذا السلام (البديل الوحيد لخيارَي الانتحار والاستسلام) لن تذهب المنطقة إلّا من خراب إلى خراب. ولن تبقى شعوب الخليج، التي لا تزال نسبياً بعيدةً من قلب العاصفة، بمعزل عن هذا الخراب إذا عمّ. فلا ينبغي أن نعتقد أن القضاء على هذه الحركة الفدائية أو تلك «الإرهابية» سوف يحلّ القضية أو يحسمها.

والنتيجة أن سوء أحوالنا ليس مستقلاً تماماً عن سوء غايات أميركا وإسرائيل وسياساتها، من دون أن يعني ذلك تبرّؤنا من مسؤولياتنا. بالعكس تماماً، إجلاء هذا الواقع هو الذي يظهرها بمقدار ما يبرز فشلنا نحن، سواء بسبب سوء فهمنا للمشاكل والتحدّيات التي تواجهنا، أو بسبب بؤس استجاباتنا وعطب خططنا واستراتيجياتنا، أنْ وجدت، في التصدّي لها. وأول عناصر سوء الفهم هذا يكمن في التركيز في القضية الفلسطينية، التي هي من عوارض المشكلة لا في جوهرها، واعتقادنا أنّنا إذا سلّمنا بخسارتها وتخلّينا عنها، يمكن أن ننقذ أنفسنا ونحمي مصالحنا الخاصّة. وثانيها الاعتقاد بأن الغرب قوة صديقة أو محايدة في مسألة هذا الصراع، وأن من الممكن إرضاءَه بالمواقف المحابية له أو استرضاءَه بالهدايا والمكرمات لشراء مساعيه الحميدة في تحييد إسرائيل أو حمايتنا منها، وهذا ما زاد من تغوّل الغرب والولايات المتحدة (قبل إسرائيل)، علينا، وفاقم من انقسامنا في مواجهتها، فصارت فلسطين قنبلةً حيّةً فجّرت المجتمعات العربية والعالم العربي من الداخل حتى انتهى بنا الأمر إلى التخلّي الفعلي عن فلسطين ونسيانها، لينتقل الصراع إلى داخل صفوفنا ويمزّق شعوبنا ويتركنا نهباً للنزاعات الداخلية والاتهامات المتبادلة، فصرنا نشكّ في أننا مجتمعات سياسية قابلة للتفاهم والحياة، ونهرب من بعضنا، ونستعدي واحدنا على الآخر، بدلاً من الاستفادة ممّا يجمع بيننا لتوحيد قوانا ومواجهة الأخطار المحدقة بمجتمعاتنا.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads